كلفتها أكثر من (30) مليار ريال

رئيس الوزراء يفتتح ويضع الحجر الأساس لـ (436) مشروعاً تنموياً وخدمياً في الحديدة

رئيس الوزراء خلال افتتاح ووضع الحجر الاساس لمشاريع تنموية وخدمية في الحديدة

الحديدة / سبأ:

افتتح رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ومعه محافظ الحديدة أحمد سالم الجبلي يوم أمس الأربعاء ووضع الحجر الأساس لـ 436 مشروعا تنمويا وخدميا بكلفة إجمالية 30 مليارا و102 مليون و435 ألف ريال، وذلك على مستوى المحافظة ومديرياتها المختلفة.

وافتتح رئيس الوزراء 240 مشروعا بمبلغ إجمالي 16 مليارا و975 مليونا و218 ألف ريال، منها 33 مشروعا في مجال الأشغال العامة والطرق بمبلغ 12 مليارا و300 مليون و327 ألف ريال، و583 مليونا و327 ألفا و898 ريالا لمشاريع التربية والتعليم بإجمالي 66 مشروعا، فضلا عن 830 مليونا و473 ألفا و673 ريالا لـ 40 مشروعا في مجال الصحة العامة والسكان، و719 مليونا لعدد 4 مشاريع في مجال قطاع الإدارة المحلية، و24 مشروعا في قطاع مياه الريف بكلفة 668 مليونا و428 ألف ريال، و4 مشاريع خاصة بشركة النفط بمبلغ 380 مليون ريال، ومشروعين في مجال الثروة السمكية بمبلغ 140 مليونا و891 ألف ريال، و7 مشاريع في مجال الشباب والرياضة بمبلغ 118 مليونا و817 ألف ريال، يليه قطاع التعليم الفني والتدريب المهني بمبلغ 105 ملايين و193 ألفا موزعة على ثلاثة مشاريع، إضافة إلى 4 مشاريع في قطاع الزراعة والري بكلفة إجمالية 57 مليونا و270 ألف ريال، ومبلغ 42 مليونا و126 ألف ريال لمشروعين في مجال الأوقاف والإرشاد، و5 مشاريع تابعة لصندوق النظافة والتحسين بمبلغ 24 مليونا و643 ألف ريال.

فيما يصل عدد المشاريع التي تم وضع الحجر الأساس لها إلى 240 مشروعا بكلفة إجمالية 13 مليارا و127 مليونا و245 ألف ريال، منها 5 مليارات و793 مليونا و940 ألف ريال لـ 22 مشروعا في مجال الأشغال العامة والطرق، و118 مشروعا في قطاع التربية والتعليم بكلفة إجمالية ثلاثة مليارات و352 مليونا و442 ألفا و426 ريالا، ومبلغ مليارين و21 مليونا و770 ألفا و215 ريالا لأربعة مشاريع في مجال التعليم الفني والتدريب المهني, وكذا عدد 68 مشروعاً لمياه الريف بكلفة 972 مليونا و474 ألفا و209 ريالات, و17 مشروعا في مجال الصحة العامة والسكان بمبلغ إجمالي 409 ملايين و65 ألفا و437 ريالا، فضلاً عن 7 مشاريع شبابية ورياضية بكلفة 229 مليونا و552 ألفا و843 ريالاً، وثلاثة مشاريع تابعة لشركة النفط بكلفة 198 مليون ريال، ومشروع في مجال الثروة السمكية بتكلفة تقديرية مائة مليون ريال.

وافتتح رئيس الوزراء ثلاثة مشاريع تتعلق بجودة الصادرات الزراعية اليمنية تابعة للجمعيات التعاونية الزراعية بكلفة 400 مليون ريال.. والمشاريع الثلاثة عبارة عن معامل للتبخير والتعقيم لمنتجي الموز والمانجو، أحدها في مدينة الحديدة والآخر في مديريتي باجل والكدن .. إلى جانب تدشين العمل في المنطقة الخامسة على مستوى الجمهورية لتوزيع شبكات الري الحديث, والتي تستهدف التوسع في عملية استخدام أساليب الري الحديث بدلا عن الري التقليدي وذلك بهدف ترشيد استخدام المياه.

واستمع رئيس الوزراء إلى شرح من رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي محمد بشير حول المشروع الذي سيتم من خلاله توفير شبكات الري الحديث للمزارعين بما يغطي مساحة ثلاثة آلاف هكتار خلال المرحلة الأولى بكلفة إجمالية 600 مليون ريال منها 50 في المائة دعم من الدولة عبر صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وذلك بهدف التخفيف من الكلفة على صغار المزارعين..

وأوضح أن الاتحاد سبق أن افتتح أربع مناطق لتوزيع شبكات الري الحديث في عدد من المحافظات الزراعية التي تعتبر مراكز توزيع للمحافظات القريبة منها .. مشيرا إلى أن المنطقة التي تم افتتاحها يوم أمس ستغطي بالإضافة إلى محافظة الحديدة محافظتي حجة وريمة.. معربا عن تقدير الاتحاد التعاوني للدعم الذي تقدمه الحكومة للتوسع في إحلال شبكات الري الحديث لما تمثله من أهمية في الحد من الاستنزاف العشوائي للمياه الجوفية.

إلى ذلك تفقد رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور سير العمل الجاري في مشروع مصافي الحديدة التابع لشركة الخليج اليمنية لتكرير البترول الكائنة في منطقة الصليف.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة أحمد العيسي أن المشروع الذي تقدر تكاليفه الإجمالية بـ 207 ملايين دولار, يهدف إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية البنزين، والديزل، والكيروسين، والمازوت، وكذا السعة التخزينية.. مشيرا إلى أن السعة التخزينية للخزانات الـ15 التي بدأ العمل في أول خزان منها تصل إلى 270 ألف طن.. مبينا أن المشروع يتكون من الخزانات والمصفاة وملحقاتها إلى جانب مرسى للسفن لاستيعاب ناقلات النفط الكبيرة.

ولفت إلى الدور الحيوي الذي سيقوم به المشروع لتطوير حجم السعة التخزينية للمشتقات النفطية في المنطقة الغربية للجمهورية.

ووضع رئيس الوزراء ومعه محافظ الحديدة الحجر الأساس لمشروع الشركة اليمنية لتكرير السكر التابع لمجموعة هائل سعيد انعم وشركاه بمنطقة رأس عيسى.

ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من المشروع الذي تصل طاقته الإنتاجية إلى 2000 طن في اليوم خلال فترة أقصاها عامان ونصف عام من الآن، وتصل الكلفة الاستثمارية إلى أكثر من 100 مليون دولار.

رافق رئيس الوزراء، نائب رئيس الوزراء للشؤون المحلية صادق أمين أبو رأس ووزير الدولة مدير مكتب رئيس الوزراء عبدالرحمن طرموم ووزراء الشباب والرياضة حمود عباد والعدل الدكتور غازي الأغبري والاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري والتعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم حجري والمياه والبيئة المهندس عبدالرحمن الإرياني وعضو مجلس النواب حسن دويد وعدد من المسؤولين في السلطتين المركزية والمحلية.

في اختتام ندوة «تطور الإعلام اليمني خلال 20 عاماً وبحضور وزير الإعلام

التأكيد على أن تحقيق الوحدة اليمنية أتاح للإعلام مجالاً أوسع لتعزيز دوره الوطني

من فعاليات ندوة (تطور الإعلام اليمني خلال 20عاماً)

صنعاء / سبأ:

اختتمت في صنعاء أمس ندوة «تطور الإعلام اليمني خلال 20 عاما» التي نظمتها وزارة الإعلام لمدة يومين في إطار احتفالات شعبنا بالعيد الوطني الـ20 للجمهورية اليمنية(22 مايو), وذلك بحضور وزير الإعلام حسن أحمد اللوزي وبمشاركة نخبة من القيادات الإعلامية والصحفية وكتاب وصحفيين ومهتمين.

وهدفت الندوة إلى الوقوف عن كثب على نجاحات وانجازات الصحافة اليمنية ودورها في تعزيز مناخ الحرية والديمقراطية وانتهاج التعددية السياسية.

وناقش المشاركون في جلسة أمس التي رأسها رئيس تحرير صحيفة الوحدة حسن عبد الوارث ورقتي عمل تناولت الورقة الأولى المقدمة من قبل ناصر أحمد يحيى«الأداء السياسي للإعلام الرسمي اليمني خلال 20 عاما من الوحدة المباركة».

وأوضحت الورقة «الإطار القانوني للإعلام الرسمي بعد الوحدة» كمدخل لإبراز ملامح الأداء السياسي للإعلام في تلك الفترة.. مبينة أن الدستور اليمني و القوانين تضمنت مواد تؤكد على حرية الإعلام الرسمي ومنع اخضاعه لأي سيطرة والسماح لجميع الأحزاب باستخدامه للتعبير عن مواقفها.

وسردت نصوص مواد الدستور والقوانين المؤكدة على تلك الحرية لوسائل الإعلامي الرسمي، والقرارات الحكومية المتعلقة بهذا الشأن.

وتطرقت إلى إقرار مجلس الوزراء في ديسمبر 1995م «السياسة الإعلامية للجمهورية اليمنية متضمنة مبادئ خاصة عن الحرية الإعلامية أهمها العمل على رعاية وحماية مبدأ حرية التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، والنقل الموضوعي والأمين للفعاليات السياسية في أطار النافذ من القوانين والتشريعات دونما «إغماط» لحق حزب أو تنظيم أو هيئة.

وذكرت الورقة «أن قيام دولة الوحدة اليمنية أقترن بإطلاق جملة من الحريات العامة منها حرية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية الصحافة غير أن وسائل الإعلام الرسمية الموروثة من النظامين الشطرين السابقين ظلت ذات وضع خاص بالحزبين الحاكمين آنذاك واحتفظ كل منهما بسيطرته على وسائل الإعلام الحكومية التي كانت تابعة له قبل الوحدة».

وتطرق مقدم الورقة إلى ما أعتبره «امتحانات» واجهها الإعلام الرسمي بعد الوحدة لإثبات المصداقية وكيف تم استخدام الإعلام الرسمي للعب أدوار مختلفة من القضايا التي مر بها الوطن منها الاستفتاء على الدستور.

ورأى أن الإعلام الرسمي ظل حتى 1994م خاضعا لسيطرة حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني.

وذهبت الورقة فيما يتعلق بتعامل الإعلام الرسمي مع الأحزاب السياسية إلى أنه كان هناك تحيز واضح في معالجة الشؤون الحزبية .

وحول أداء الصحافة الرسمية أشارت إلى أن وسائلها كانت تخصص الصفحات الأولى بعناوين بارزة لاستعراض المؤتمرات الحزبية العامة للحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام فيما يتقلص الاهتمام الممنوح لأحزاب المعارضة إلى حدود دنيا متفاوتة.

وألمح إلى ندرة ظهور واستضافة رموز المعارضة في وسائل الإعلام الرسمية للمشاركة في برامج القنوات التلفزيونية والإذاعية أو التحاور معها تجاه مختلف القضايا السياسية.

ولخصت الورقة ما أسمته مظاهر التحيز الإعلامي في تلك الوسائل في نقاط ركزت على مواقف وجزئيات تتعلق بقضايا ومواضيع احتدم الخلاف السياسي فيها على الساحة بين السلطة والمعارضة.

وتناولت مواقف الأحزاب اليمنية والمنظمات المهتمة بوضع الإعلام الرسمي ومستقبله في اتجاهات ثلاثة يدعو الأول إلى إبقاء وضع الإعلام الرسمي على ما هو عليه، والثاني إلى إلغاء وزارة الإعلام والاكتفاء بالإصدارات الدورية التوثيقية وخصخصة المؤسسات الإعلامية الرسمية أو إلغائها, فيما يقترح الثالث تشكيل مجلس أعلى مستقل لإدارة المؤسسات الإعلامية الرسمية بما يضمن حياديتها واستقلاليتها عن هيمنة أي حزب وفق لوائح ومعايير محددة.

وركزت الورقة الثانية بعنوان» الإعلام اليمني في عشرين عاما» المقدمة من قبل رئيس قطاع البرنامج الثاني سابقا جميل محمد أحمد,على عرض واقع الإعلام اليوم وما حققه من انجازات ومكاسب وما بات يتوفر في الساحة من وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومقروءة تعمل في مختلف الاتجاهات وتعكس في مجملها صورة واقع حرية الرأي والتعبير على الساحة المحلية.

ونوهت بالنجاحات التي تحققت على صعيد الإعلام الرسمي المرئي والمسموع حيث باتت تتوفر باقة فضائية استطاعت أن تستوعب قدرات هائلة للبث الفضائي ما مكن من تعزيز القدرات الفنية لقناة اليمن الفضائية وتحديث قدرات قناة عدن لتصبح قناة فضائية واستحداث قناتي «الإيمان» و«سبأ» الفضائيتين إلى جانب مشاركة القطاع الخاص في بث قنوات فضائية أخرى.

وبينت أن التطور النوعي الذي أدخل على أجهزة البث والتسجيل عبر الانتقال إلى النظام الرقمي, أسهم خلال الأعوام الماضية في تحسين نوعية الإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع من خلال أخبار وبرامج ونقل مباشر ودراما وتسجيلات متنوعة.

وأشارت الورقة إلى أنه بات يتوفر في مجال الإعلام اليمني المسموع قاعدة عريضة من الإذاعات قوامها اليوم 13 قناة وطنية ومحلية .

ولفتت إلى أنه في عهد الوحدة المبارك على مدى الـ20 عاما الماضية تزايد عدد الصحف والمجلات حتى أنه بات يصدر اليوم 74 صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية وشهرية وموسمية رسمية وحزبية ومستقلة في شتى مجالات الحياة.

وأوضحت أن اليمن كانت سباقة في استخدام وسيلة نقل الخبر عبر وكالات الأنباء، المتمثلة في وكالة أنباء عدن، ووكالة أنباء سبأ منذ عام 1969م.

وقال الإعلامي جميل محمد أحمد « بكل هذا التاريخ العريق للإعلام في اليمن فإن تحقيق الوحدة اليمنية في الـ22 من مايو 1990م قد أتاح للإعلام مجالا أوسع لتعزيز دوره الوطني ومساحة واسعة ليحقق دفعا قويا في انتشار وتعدد الرؤى والتعبير بصورة أكبر عن واقع الحياة في المجتمع مهما كان هذا المستوى في المهنية والمصداقية والقدرة على إيصال الرسالة الإعلامية القادرة على الارتقاء بالمستوى الثقافي والفكري والحضاري للمواطن اليمني».

ورأى أن الإعلام اليمني رغم ما حققه مازال في حاجة إلى وقفه تقييمية جادة في رفع مستوى أدائه المهني من أجل أن يكون في طليعة التوجه لعملية التنمية والإصلاحات الإدارية والمالية ورفع المستوى الثقافي والحضاري للإنسان اليمني .

ونبه من خطورة استغلال بعض وسائل الإعلام في العصر الراهن بتعدد أشكالها ووسائلها لتحقيق أهداف ضيقة بل ولخدمة الترويج لأفكار ورؤى وثقافات هدامة.

وشدد على انه لكي يكون الإعلام الوطني واعيا ومدركا لمسؤولياته التاريخية فينبغي أن يكون كفؤا في أداء واجباته الوطنية والدينية وقادرا على الاضطلاع بدوره المهني في الإقناع و التوجيه والإرشاد، وهو ما يمكن أن يتحقق بالمصداقية والشفافية والأمانة في أداء الرسالة الإعلامية .

وقال :«أمام الإعلام اليمني اليوم تحديات كبيرة سواء في مواكبة التطورات التقنية المتسارعة أو من خلال الالتزام بالمهنية التي تساعده على إيصال الرسالة الإعلامية التي تعمل على تغيير سلوك المجتمع إلى الأفضل».

وعبر عن الأمل في أن يعزز مشروع قانون الصحافة ومشروع قانون الوسائل السمعية والبصرية تلك المناخات والنجاحات التي تحققت خلال عشرين عاما ..مشددا على ضرورة التركيز على رفع مستوى أداء وكفاءة الكوادر الإعلامية التي تشكل البوتقة الأساسية لتطور عملية التوعية والتنمية البشرية.

وأثريت الورقتان بالنقاش المستفيض والملاحظات والمداخلات والتعقيبات من قبل المشاركين لإثراء مضامينهما بالآراء القيمة.

حضر جلسة أمس وكلاء وزارة الإعلام وقيادات عدد من المؤسسات الإعلامية ونخبة من الإعلاميين والصحفيين.